

فاعلية التحليل المالي في النشاط المصرفي

دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين

Effectiveness of Financial Analysis in Banking Activity

An Empirical Study In the Rafidain Bank

مقدمة

يُعد التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي ، وبالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد في الاقتصادات الرأسمالية بعد انهيار المؤسسات المالية والمصرفية ، مما دعا الى البحث عن اساليب تتناسب مع متطلبات الاوضاع الاقتصادية فظهر التحليل المالي باشكاله المتعددة ليساهم في التحليل والتقييم والتنبؤ .

ونظراً للدور الاقتصادي الهام والكبير الذي تؤديه المصارف باعتبارها الوسيط المالي الذي يعبيء الاموال من وحدات الفائض (المقرضين و المدخرين) الى وحدات العجز (المقترضين والمستثمرين) ، فإن طبيعة نشاط هذه المؤسسات والاساليب والادوات التي تستخدمها تأخذ هي الاخرى اهتماما كبيرا على صعيد الاقتصاد الكلي وفي الوقت نفسه على مستوى المصرف كوحدة اقتصادية جزئية .

وتقف آليات التحليل المالي واساليبه في مقدمة المسائل التي تُعد معياراً للنجاح او الفشل للمؤسسات المالية والمصرفية ، اذ من المهم ايجاد نظام تحليلي يعكس متطلبات المصرف التجاري بما يقدمه من ادوات تحليلية وتقويمية وتنبؤية متمثلة بمؤشرات ونسب تعكس كافة جوانب نشاط المصرف، وتظهر ضرورة هذا التحليل المالي ولاسيما في الوقت الراهن الذي توالى فيه الازمات المالية وآخرها أزمة الرهن العقاري والتي كان من بين مسبباتها هو ضعف تطبيق المعايير والقواعد المالية والمصرفية .

الهدف :

تحديد مدى فاعلية الاساليب الحديثة في التحليل المالي واثرها في النشاط المصرفي .

الفرضية :

إن البحث يستند الى فرضية مفادها (إن استخدام مؤشرات التحليل المالي الحديثة في المصارف سيزيد من دور وفاعلية واهمية النشاط المصرفي في الاقتصاد) .

ابعاد الدراسة و تضمنت :

- البعد المفاهيمي : وهو الاساليب الحديثة للتحليل المالي في النشاط المصرفي والمفاهيم المتعلقة به .
- البعد القطاعي : يتمثل في قطاع المصارف التجارية باعتبارها المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بنقل الاموال من وحدات الفائض الى وحدات العجز .
- البعد الزمني: يتحدد في المدة (١٩٩٥-٢٠٠٦) .
- البعد المكاني : يمثل مصرف الرافدين .

هيكلية البحث :

من اجل تحقيق هدف البحث وبيان اهميته سيتم دراسته من خلال المباحث الآتية :

المبحث الاول : اسس التحليل المالي

المبحث الثاني : الأساليب الحديثة في التحليل المالي

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للتحليل المالي الحديث في مصرف الرافدين

المبحث الأول

أسس التحليل المالي

Fundamentals of Financial Analysis

ترتكز عملية التحليل المالي على العديد من الموقومات التي من شأنها ان تجعل التحليل المالي اكثر فعالية وكفاءة ، وذلك من خلال المزايا العديدة التي يقدمها التحليل المالي وتستفاد منها المؤسسات المالية المختلفة بالرغم من القيود والمحددات التي قد تعترض عملية التحليل ، وسيتم دراسة ذلك في هذا المبحث عن الفقرات التالية :

اولاً : مفهوم التحليل المالي :

التحليل المالي هو علم وفن له قواعد ومعايير واسس ، يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمصرف و اجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وايجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلاً العلاقة بين الاصول المتداولة التي تمثل السيولة في المصرف وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الاجل على المصرف والعلاقة بين اموال الملكية والالتزامات طويلة الاجل بالإضافة الى العلاقة بين الايرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها والبحث عن اسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة الى تقييم انظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

ولذلك فالتحليل المالي هو (فحص القوائم المالية والبيانات لمصرف معين عن مدة او مدد ماضية بقصد تقديم معلومات تظهر مدى تقدم المصرف عن طريق مدة الدراسة، والتنبؤ بنتيجة اعمال ونشاط المصرف عن مدة مقبلة)^(١) وايضاً يمكن تعريفه بأنه: (استخدام وتحليل التقارير المالية لتحليل الوضع المالي للمصرف وادائه، وكذلك تقويم الاداء المالي للمصرف في المستقبل).^(٢) كما يقصد بالتحليل المالي: (تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية التي تحتويها القوائم المالية الى كم اقل واكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات)^(٣).

ومن هذه التعاريف يمكن التوصل الى التعريف الذي ستعتمده الدراسة، فالتحليل المالي عبارة عن (عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء المصرف التجاري في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل). اي ان التحليل المالي يهدف الى التعرف على مواطن القوة في وضع المصرف لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم

(١). د. هشام احمد حسبو ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥٠.
(٢). انظر :

- Anneli Logman , Bruce Aylward , ((Survey of Multilateral Bank Practice on Financial and Economic Analysis of Large Dams)) , Prepared For Thematic Review III , May 2000 , P.7.

- د. محمد بن شلطان السهلي ، تحليل التقارير المالية ، صحيفة الاقتصادية الالكترونية ، الخدمات المالية ، العدد ٥٣٧٥ ، سنة ٢٠٠٨ ، موقع على شبكة المعلومات الدولية.

(٣). د. حمزة الشمخي ، د. ابراهيم الجزراوي ، الإدارة المالية الحديثة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٤٢.

لها . ومن ثم فإنه كلما ارتفع الاثر الايجابي لعناصر التحليل المالي للوحدات الاقتصادية دل ذلك على كفاءة (Efficiency) التحليل المالي، وبالعكس يكون غير فعال (Ineffective) او ذا فاعلية اقل (Effectiveness) عندما لا يكون هناك تأثير او يوجد تأثير محدد لهذا التحليل .

ثانياً : أهمية التحليل المالي

يعد التحليل المالي اداة معاصرة في تقييم اداء المصرف، فالحسابات الختامية بشكلها الرقمي المجرّد لا تعني شيئاً، ولا تعكس بوضوح حقيقة الوضع المالي للمصرف؛ لأنها تمثل بيانات تاريخية الامر الذي يتطلب ربط فقراتها ببعضها لفهم مضمونها عن طريق عملية التحليل المالي للحسابات الختامية .

فالتحليل المالي للبيانات والارقام المالية الذي يتم وفق معايير ومعادلات متفق عليها يوضح الحالة الاقتصادية والمالية للمصرف عن طريق التحليل المالي لارصدة الحسابات وعن طريق اجراء المقارنات لإظهار الوضع المالي المقارن لها بشكل واضح.(١)

وعلى هذا فإن هناك جهات عديدة تحتاج الى التحليل المالي وتطلبه، وبخاصة ادارة المصرف والبنك المركزي، والمودعين، والمالكين او (المساهمين)، والضريبة والجمهور بوجه عام والتي يمكن توضيحها بإيجاز بالاتي(٢):

١- القائمون على نشاط المصرف (وبخاصة الادارة النقدية) Management : يهتم القائمون على نشاط المصرف، بالتحليل المالي، لأسباب عديدة، منها ضرورة ممارسة الوظائف الادارية، وبخاصة التخطيط والرقابة، لكون التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الاداء الذي يقارن بالخطط لتأشير الابتعادات وتصحيحها. كما ان من هذه الاسباب ضرورة التوفيق بين هدي سيولة المصرف وربحيته، اضافة الى ذلك ان الادارة التنفيذية للمصرف مسؤولة عن تقديم مؤشرات مالية وائتمانية دورية لمجلس الادارة، وثم الفقرات المطلوب تحضيرها الى المراقبين ممثلي البنك المركزي، والموازنة بين ربحية حسابات المودعين واسس الصيرفة السليمة، ومدى الوفاء بأهداف المصرف (الفاعلية)، ومدى تطبيق سياسات توظيف الاموال وعلاقة الاداء الفعلي بالمخطط ..الخ.

٢- البنك المركزي Central Bank : ان البنك المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية، بوسائلها الكمية والنوعية ، ولكي يستطيع البنك المركزي اداء مهماته لصالح الاقتصاد فانه لابد من حصوله على مؤشرات دورية (اسبوعية/شهرية/فصلية/سنوية) ولهذا فان البنك المركزي يطلب من المصارف تقديم هذه المؤشرات بجدول او أنموذج ذات تفاصيل محددة من قبله تكشف وتفصح عن الفقرات والعلاقات المطلوبة بسهولة، وتتضمن هذه الجداول المطلوبة من البنك المركزي الكثير من المؤشرات التي هي حصيللة اجراء التحليل المالي.

(١). انظر :

- Henry W. Collier and Others , Financial Analysis of Financial Institutions in an Evolving Environment , Faculty of Commerce – Papers , University of Wollongong , Malaysia ,2006 .

- فلاح شفيق ، النشاط الربوي والأزمات المالية ، لندن ، ٢٠٠٨ .

www.alnoor.seextea26.doc

(٢). د. خليل الشماع ، خالد أمين عبد الله ، التحليل المالي للمصارف ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص٤٧-٤٩ .

٣- المودعون Depositors : المصرف هو مؤسسة مالية تقبل الودائع من الجمهور وتوظف معظمها في القروض والاستثمارات. فالإيداع هو الركن الأول في عمل المؤسسة المصرفية ويعمل المصرف على أساس الرافعة المالية وتوظيف الأموال من المودعين بما يعود عليه بربح صافٍ يفوق كلفة الحصول على الودائع، غير أن استمرار حصول المصرف على الودائع مرهون بقدرته على تلبية كل ما يقع عليه من سحبيات، وعلى انتظام وتطور مستوى الخدمات المصرفية التي يقدمها للمودعين وكفاءة متزايدة.

وبسبب هذه الطبيعة الخاصة لهيكل تمويل المصرف، فإن للمودعين مصلحة كبيرة في توافر السيولة بمستويات مناسبة، وبدون أن تكون هناك احتياطات نقدية فائضة جداً عن حاجات المصرف.

وأيضاً يبدي المودعون اهتماماً خاصاً تجاه تزايد رأس المال الممتلك (حق الملكية)، لأن رأس المال هو الأساس في إنجاز عمليات (التجارة برأس المال، أو الرافعة المالية) كما أن رأس المال المتين هو الذي يستطيع امتصاص الخسائر التشغيلية المحتملة بدون أن تنفذ إلى الودائع، ويهتم المودعون أيضاً بطبيعة محفظة موجودات المصرف، لأنها تعكس في مكوناتها النسبية، قدرة المصرف على التوفيق بين المخاطرة (السيولة) والربحية، وكل هذه الاهتمامات للمودعين يتم تليبيتها عن طريق التحليل المالي.

٤- المالكون أو (المساهمون) Shareholders : تتحمل مجموعة المالكين أو المساهمين، بحسب طبيعة الملكية المخاطرة النهائية للمصرف، فالمالكون لا يتسلمون مقسوم الأرباح الدوري ما لم يحقق المصرف ربحاً سنوياً أو متراكماً، كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدد في حالة تعرض المصرف للصعوبات والتصفية، والجهة المالكة هي المسؤولة عن حسن إدارة المصرف والإشراف على تطبيق إدارته للتشريعات التي تصدرها الدولة، والتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية بشأن سياسات وعمليات المصرف ولو أن إدارة المصرف تتحمل معها المسؤولية، لكونها تنوب عن المالكين، وهنا يحتل التحليل المالي موقعاً خاصاً، من بين الأساليب المهمة التي تساعد المالكين في الرقابة على أعمال المصرف.

٥- السلطة الضريبية Tax Authority : السلطة الضريبية، لكونها تمثل الدولة في حساب وجباية الضرائب المستحقة دورياً على المصرف، بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه الكلف والمصاريف، إذ لكل مجموعة فقرات من الإيرادات والمصاريف أحكامها الضرورية. مثال ذلك : ضريبة الدخل على صافي الدخل، الضريبة على الفوائد من الأوراق المالية بحسب الجهة المصدرة، و... الخ، فإن التقارير المالية السنوية المُسندة بتحليل مالية، تساعد السلطة الضريبية كثيراً في ممارسة مهماتها تجاه الدولة والمصرف، بعقلية متفهمة، وقرارات دقيقة.

٦- الجمهور The Public : المستفيد الأول والآخر من الخدمات المصرفية هو الجمهور المتعامل مع المصارف، والجمهور هو جميع المستفيدين: القطاع العائلي (شاملاً الأفراد)، قطاع الأعمال العام، (الخاص والمختلط)، والدولة (جميع الأجهزة والدوائر).

وينشد الجمهور في تعامله مع المصرف خدمة فعالة، سريعة ودقيقة، معاصرة للتطور، متنوعة، وبروح مساعدة متفهمة، وبكلفة مناسبة، وبمواقع قريبة على مواقع الجمهور مستجيبة لاحتياجات المتعاملين مع المصرف.

وكمؤسسة تتصف بالديمومة لا بد أن يكون المصرف قادراً على توظيف الأموال بأمان وربحية مناسبة تمكنه من أداء خدماته مثلما يطيب للجمهور، الذي هو الحكم الأخير على نجاح المصرف في الأداء.

ولكي يستطيع الجمهور من متابعة اوجه نشاط المصرف، فإنه يعتمد من بين مجموعة الاساليب، على نتائج التحليل المالي، الذي يظهر للجمهور المتعامل مدى ذلك النجاح المتحقق في العمليات المتخصصة التي قام بها المصرف، وتشكيلة الخدمات التي قدمها ومداهها، وقام بتطويرها وتنويعها لصالح الجمهور.

ثالثاً: استخدامات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى اداء المصرف واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الاغراض الاتية^(١):

١- التحليل الائتماني Credit Analysis: الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضون وذلك بهدف التعرف على الاخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته في الوقت المحدد لها.

٢- التحليل الاستثماري Investment Analysis: الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من افراد وشركات اذ ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما ان هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة المصرف في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة الى قياس ربحية وسيولة المصرف.

٣- تحليل الاندماج والاستحواذ Merger & Acquisition Analysis: يستخدم هذا النوع من التحليل اثناء عمليات الاندماج بين مصرفين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمصرف المنوي شراؤه كما تقدر الاداء المستقبلي المتوقع للمصرف بعد الاندماج في المستقبل.

٤- التخطيط المالي Financial Planning: يعد التخطيط المالي من اهم الوظائف للادارات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المصرف المتوقع في المستقبل وهنا يلعب التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الاداء السابق وتقدير الاداء المتوقع في المستقبل.

٥- الرقابة المالية Financial Controlling: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للاعمال للتأكد من ان تنفيذها يسير على وفقا للمعايير والاسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الاخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

٦- تحليل تقييم الأداء Performance Analysis: يعد تقييم الاداء في المؤسسة من اهم استعمالات التحليل المالي فيتم عن طريق عملية اعادة التقييم الحكم على مستوى الارباح وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات .

رابعاً: سمات التحليل المالي :

بهدف جعل اساليب التحليل المالي اكثر فاعلية وكفاءة نبغي ان تتسم بمجموعة من الخصائص منها:^(٢)

١- الشمول: وهو ان يمثل المعيار كافة الانشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم انواع الصناعة.

٢- الاستمرارية: وهو ان تستمر فعالية المعيار لمدد مالية متتابعة.

٣- الواقعية: وهو ان يكون المعيار قابلاً للتطبيق.

٤- الاستقرار: وهو ان يكون المعيار ثابتاً نسبياً وغير متقلب ومتغير.

٥- البساطة والوضوح: وهو ان يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات.

٦- سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو ان يكون المعيار مقروءاً، وقابلاً للمقارنة.

خامساً: محددات التحليل المالي:

(١). Scatt Besley and Eugene F.Brigham Essentials of managerial Finance , Harcourt Inc , New York 2000 , P.8

(٢). هيثم الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للنشر ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٧٣ .

على الرغم من ان التحليل المالي يهتم اساساً بدراسة العلاقات بين البنود التي تشتمل عليها القوائم المالية وتحليل اتجاهات هذه العلاقات، وعلى الرغم من اهمية التحليل المالي في تقديم المساعدة في اتخاذ القرارات السليمة للاطراف المستفيدة من التحليل، الا ان هنالك بعض المحددات لاستخدام التحليل المالي كأساس لهذه القرارات، ومن اهم هذه المحددات: (١)

١- تعدد نشاط المؤسسات في أنشطة اقتصادية مختلفة يُعقد من امكانية عقد المقارنات مع متوسط الصناعة او المؤسسات المماثلة.

٢- التحليل المالي ليس غاية في حد ذاته، اذ انه يعطي مؤشرات واتجاهات، وتبقى عملية اعطاء التفسيرات والحلول لمن يقوم بعملية التحليل والظروف المحيطة به.

٣- ان القوائم المالية لا تشمل بعض المتغيرات التي تؤثر في المركز المالي كالسمعة الجيدة للقائمين بأنشطتها الاقتصادية.

٤- كمية ونوعية المعلومات المتاحة مما له التأثير المباشر في نتيجة التحليل اذ كلما قلت كمية المعلومات وثار الشك حول نوعيتها كان المحلل في موقف يصعب معه الوصول الى قرار حازم.

٥- تؤثر طريقة المعالجة المحاسبية في صافي الارباح والخسائر للمؤسسة، فقد تختلف النتائج على اساس اختلاف طريق الاستهلاك او طرائق تقدير المخزون مثلاً.

٦- يتم اعداد القوائم المالية على اساس ثبات قيمة النقود، ومن ثم فان لمعدلات التضخم اثر كبير في دقة التحليل المالي.

ومن المؤكد ان هذه المحددات يكون لها تأثير في تقليل فاعلية التحليل المالي في النشاط قيد التحليل، ولتخفيض هذا الاثر في فاعلية التحليل المالي فلا بد من ايجاد الحلول والعلاجات المناسبة لهذه المحددات فمثلاً، فيما يخص ان التحليل المالي لا يقوم باعطاء حلولاً وتفسيرات فان التحليل يقدم المؤشرات والاتجاهات وعلى المحلل المالي الذي لا بد ان تتوفر لديه الخبرة والخلفية العلمية اللتان تمكناه من اعطاء التفسيرات الصائبة لهذه المؤشرات، فان ايجاد الكادر والمحللين هو الذي سيقوم باعطاء التفسيرات والحلول المطلوبة، وايضاً القيام باعطاء قيم تقديرية لبعض المتغيرات النوعية التي لا يمكن قياسها وتضمينها في القوائم المالية مثل السمعة الجيدة او السيئة وغيرها، وكذلك توحيد طرائق المعالجة المحاسبية في داخل المؤسسة او لكل المؤسسات بفرضها من القائمين بالسياسة المالية في البلد اي طرح نظاماً محاسبياً موحداً يتبع في جميع المؤسسات، وايضاً فيما يخص التضخم بالامكان تعديل البيانات المالية التاريخية على وفق احد الاساليب المتبعة كوحدة النقد الثابتة او على وفق أسلوب التكلفة الجارية، واخيراً بعد تطبيق وايجاد حلول مماثلة لهذه المشاكل فان هذا سينعكس على زيادة فاعلية التحليل المالي بحيث يكون له اثر كبير في اتخاذ القرارات السليمة لصالح النشاط المستهدف من التحليل، ومن ثم فان هذه المحددات لا تقلل من اهمية التحليل المالي لكنها تحتم استعماله بحكمة وحذر وليس بصورة ميكانيكية من دون تفكير.

(١) عبد المعطي رضا أرشيد، محفوز جودة، إدارة الائتمان، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٦٩.

المبحث الثاني

الأساليب الحديثة في التحليل المالي

Modern Methods in Financial Analysis

حصلت تطورات عديدة في اساليب وادوات التحليل المالي لكي تتناسب مع التغيرات المستجدة على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى مستوى المؤسسات المصرفية والمالية ، ولاسيما في ظل العولمة الاقتصادية والمالية ، فبالإضافة الى الاساليب التقليدية⁽¹⁾ في التحليل المالي ظهرت بعض الاتجاهات او المداخل او الاساليب الحديثة نسبياً .

ويمكن استخدام الاساليب والاتجاهات الحديثة في التحليل المالي بالإضافة الى الاساليب التقليدية جنباً الى جنب لتحقيق الفاعلية المرجوة من استخدام التحليل المالي في النشاط المصرفي ، وان هذه الاساليب تُعد حديثة نسبةً او مقارنةً الى الاساليب التقليدية وسيتم في هذا المبحث دراسة هذه الاساليب ضمن الفقرات التالية :

اولاً: المنهج النوعي في التحليل المالي.

ثانياً: تحليل البيانات المالية المنشورة باستخدام الدالة اللوغارتمية للمعلومات.

(1)- تتمثل هذه الاساليب في : التحليل المالي بالارقام المطلقة ، و التحليل الشامل ، والتحليل المالي باستخدام كشف الاموال ، و التحليل المالي باستخدام النسب المالية ، و التحليل المالي باستخدام التكلفة ومحاسبة المسؤولية ، و التحليل المالي باستخدام تحليل الرفع ، و تحليل الحساسية ، و تحليل التعادل .

ثالثاً: التحليل المالي والتنبؤ بالفشل.

أولاً: المنهج النوعي في التحليل المالي

Qualitative Approach in Financial Analysis

ينهج المحللون الماليون حالياً منهجاً جديداً في دراسة الوضع المالي للمؤسسات يختلف من حيث المضمون عن المنهج التقليدي الذي طالما اعتادوا عليه في ذلك المجـد . ويطلق على هذا مصطلح التحليل النوعي ويقوم هذا المنهج على ركيزة أساسية هي ان الارقام التي تظهر في البيانات المالية المنشورة ليست في حقيقة الامر سوى نتاجاً لسياسات تحدد كلا من نوع وطبيعة المبادئ والاساليب المحاسبية المتبعة في اعداد تلك البيانات بناء عليه فأن الاعتماد فقط على تلك الارقام في استخلاص المؤشرات المالية الملائمة لتقييم اداء المؤسسة وذلك بمعزل عن تقييم نوعية السياسات والمبادئ والاساليب المحاسبية المتبعة في اعداد البيانات المالية، انما يسلب تلك الارقام مقومات مصداقيتها ومن ثم يجعلها غير صالحة لاستخلاص المؤشرات التي يسعى اليها المحلل المالي.

وإذا كان تطبيق المنهج النوعي في التحليل المالي مطلوباً على البيانات المالية المنشورة لشتى انواع المؤسسات التجارية، فأن تطبيقه على البيانات المالية المنشورة للمصارف التجارية يعد امراً ملحاً لسببين^(٢): اولهما: ان الجزء الاكبر من موجودات المصرف ومطلوباته يقع في نطاق فئة البنود النقدية، ذلك ما يجعل البيانات المالية المنشورة للمصارف اكثر من غيرها متأثراً بمجموعة من المخاطر من ضمنها مثلاً مخاطر تقلب القوة الشرائية لوحددة النقد التي تنشأ في مدد يسودها معدلات مرتفعة من التضخم، ومخاطر اسعار الصرف التي تنشأ عن تقلب اسعار صرف العملات الاجنبية.

ثانيهما: ان الجزء الاكبر من موجودات المصرف التجاري يمول عادة بأموال غيره ، مما يعطي لكل من عنصري السيولة والملاءة فيه اهمية تفوق اهميتها في الانواع الاخرى من المؤسسات، زد على ذلك اهمية عنصر كفاية رأس المال ويمكن استخدام هذا المنهج بتحليل نوعية الارباح مثلاً يهدف هذا النوع من التحليل للتحقق من ان الرقم الدفترى لصادفي الربح الظاهر في قائمة الدخل، يعطي صورة صادقة وعادلة عن النتيجة السنوية لاعمال المصرف، وبأن هذه النتيجة ليست مؤقتة او طارئة بل يتوقع لها ان تستمر لتمكن المصرف من تحقيق معدلات نمو معقولة على مدار الاعوام القادمة، فذلك على المحلل تعديل البيانات اذا تأكد من عدم موضوعيتها وذلك باستخدام ادوات ومؤشرات تراكمت لديه من خبرته السابقة، مثلاً متوسطات او معايير للصناعة المصرفية.

وكذلك تحليل نوعية الموجودات والمطلوبات والذي يتضمن البنود الرئيسية وهي:

- ١- محفظة القروض. ٢- محفظة الاوراق المالية والاستثمارات الاخرى. ٣- الكمبيالات والكفالات. ٤-
- الودائع. ٥- الالتزامات الاخرى.

لذلك وحتى تكتمل اهداف التحليل المالي والوصول الى الفاعلية المطلوبة، على المحلل ان لا يتوقف عند مجرد دراسة الارقام المدرجة في تلك البيانات، بل عليه الاستعانة بمؤشرات نوعية اخرى تعطي لهذه الارقام مصداقيتها ومن اهم المؤشرات النوعية ما يلي^(٣):

(١). Juan Flores and others , Qualitative a / Quantitative Financial Analysis , Fuzzy Economic Review , Issn-1136-0593 , Volume(6) , Number(2) , 2001 , P.75-86.
www.Dialnet.unirioja.es

(٢). د. محمد مطر ، مصدر سابق ، ص ٤١٣.

(٣). د. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني ، مصدر سابق ، ص ٤٢٣.

- ١ - مدى استمرارية عناصر ايرادات المصرف واتساق توازنها مع المصروفات.
- ٢ - نوع وطبيعة السياسات المحاسبية المتبعة في تسجيل الايرادات والمصروفات، وبخاصة ما يتعلق منها بالعمولات والفوائد المقبوضة لكونها المصدر الرئيس للايرادات والعمولات والفوائد المدفوعة لكونها المجال الرئيس للنفقات.
- ٣ - نوع وطبيعة السياسات الائتمانية المتبعة في منح القروض والتسهيلات ومن ثم انعكاس هذه السياسات على تصنيف قروض المحفظة وتحقيق التوازن بين اصولها .
- ٤ - نسبة القروض المتعثرة في المحفظة والسياسات المتبعة في معالجة هذه القروض.
- ٥ - الاستراتيجية والسياسات المتبعة في ادارة المحفظة الاستثمارية للمصرف وطبيعة المخاطر المحيطة بتلك الاستثمارات.
- ٦ - نوع وطبيعة الاصول المقدمة كضمان للقروض والتسهيلات والقيم العادلة لتلك الاصول.
- ٧ - مدى دقة وموضوعية الاساليب المتبعة في تقييم الموجودات والمطلوبات.
- ٨ - مدى طبيعة الالتزامات الطارئة المتمثلة في تعهدات قدمها المصرف للعملاء او للغير.

ثانياً : تحليل البيانات المالية المنشورة باستخدام الدالة اللوغارتمية للمعلومات:

Logarithmic Function

ان البيانات المالية المنشورة لها محتوى وقيمة اعلامية وقيمة ما يحويه هذه التقارير من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدميها في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة، ومن القرارات التي تقع ضمن هذا الاطار، تلك التي يتخذها المستثمرون بشأن توظيف اموالهم في المؤسسة، او القرارات التي يتخذها المقرضون بشأن منح تسهيلات ائتمانية للمؤسسة، ويمكن عدّ مقاييس المعلومات مرادفة لمقاييس التحليل المالي التقليدي، التي تعد النسب المالية اكثرها شيوعاً.

والقاعدة العامة التي تحكم استخدامات مقاييس معلومات التقارير المالية تقوم في الواقع العملي على مبدئين اساسيين، اولهما: ان الفائدة التي تعود على مستخدم المعلومات الواردة في التقرير تزيد كلما زادت قيمة المعلومات التي يحويها هذا التقرير، ثانيهما: ان المحتوى الاعلامي للتقرير ممثلاً بقيمة ما يحويه من معلومات يزيد من وجهة نظر مستخدم التقرير كلما زاد معدل التغير في قيم البنود المكونة لهذا التقرير وذلك على مدار المدة الزمنية التي يغطيها التقرير.

هذا ويمكن التعبير عن مدلول القاعدة انفة الذكر بالدالة الرياضية الاتية:

اي ان الفائدة (I) (Interest) تتناسب طردياً مع قيمة المعلومات (VI) (Value of Information) والتي تتناسب بدورها طردياً مع معدل التغير (c) (Change) . ويمكن استخلاص النتيجة الاتية:

$$VI = LD \text{ Log } \underline{1}$$

(تتناسب قيمة المعلومات (VI) الواردة في التقرير المالي (LD) حول حدث معين وبعد حدوثه فعلاً عكسياً مع درجة الاحتمال (LD) (Likelihood Degree) التي كانت متوقعة لحدوث هذا الحدث قبل وصول التقرير)).⁽¹⁾ ويعبر عن هذا بالنموذج الرياضي الآتي:

كما يمكن تطوير هذا النموذج بصورة أخرى هي:

$$VI = -LD \text{ Log } LD$$

(*)

والنموذج الرياضي السابق مبني على دالة معلومات التي اقترحها Shannon في قياس المعلومات والتي تظهر في الصورة الآتية:

$$VI = \text{Log } \frac{1}{LD} = - \text{Log } LD$$

ولكن بقصد اضعاف بعض الواقعية عليها تم ترجيحها باحتمالات حدوث الحدث وهكذا تطورت إلى صورة النموذج:

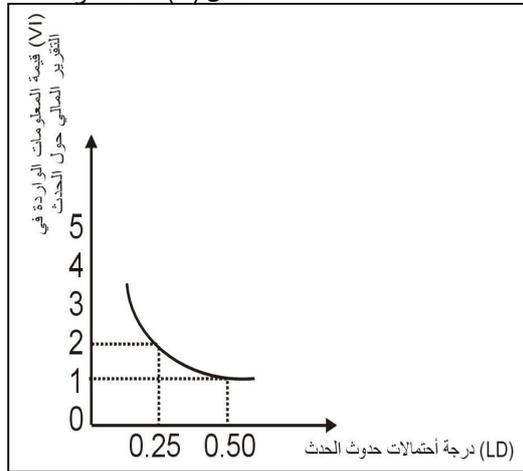
$$VI = \text{Log } \frac{1}{LD} = - LD \text{Log } LD$$

ويمكن تمثيل دالة المعلومات المحتواة

في تقرير مالي بيانياً بالشكل الآتي: والذي

يوضح العلاقة العكسية بين متغيري الدالة قيمة المعلومات (VI) ودرجة احتمال الحدث (LD) لذا تكون (VI=Zero) كما نستخدم التقرير متأكداً تماماً من حدوث الحدث، أي عندما تكون (LD=1) وعلى العكس تكون (VI = 0) ما لانهايةً متى كان احتمال حدوث هذا الحدث (LD = Zero) ، أما عندما يتساوى احتمال وقوع الحدث مع احتمال عدم وقوعه (LD=0.50) حينئذ تكون (VI = 1) .

شكل (1) دالة المعلومات



المصدر:- د. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص ٤٢٩

(١) د. محمد مطر ، المصدر نفسه ، ص ٤٢٨ .

للمزيد في هذا انظر:

- شركة اختيار وتدريب القوى البشرية ، التخطيط والتحليل المالي ، تحليل البيانات باستخدام الدالة اللوغارتمية للمعلومات.

<http://www.selectrain.comindex>

(*) حيث أن $LD^{-1} = \frac{1}{LD}$

$$\text{LD Log } \frac{1}{LD} = \text{LD Log } LD^{-1} = -1 \times \text{LD Log } LD = -\text{LD Log } LD$$

والتحليل السابق هو الأساس الذي بنى عليه (Shannon) دالته المعروفة ذلك لأنه باستخدام مفهوم اللوغاريتم للأساس (2) ومن ثم بالتعويض في المعادلة.

$$VI = \text{Log} \frac{1}{LD}$$

فأن:

$$VI = \text{Log}_2 = \frac{1}{0.5} - \text{Log}_2 2 = 1$$

ويمكن تطوير النموذج الرياضي ($VI = -LD \text{ Log } LD$) والمستخدم في قياس المعلومات حول حدث واحد الى صورة اخرى يصبح معها صالحاً لقياس قيمة المعلومات الواردة في التقرير المالي حول عدة احداث ويأخذ النموذج حينئذ الشكل الاتي:

$$VI = \sum_{t=1}^N LD_t \text{ Log } LD_t$$

VI = قيمة المعلومات التي يحويها التقرير
N = عدد الاحداث الاقتصادية الواردة في التقرير ممثلة بعدد بنوده
LD = درجة احتمال وقوع كل حدث من هذه الاحداث

ويمكن استخدام النموذج الرياضي ، في اغراض التحليل المالي للقوائم المالية، اذ ان اي قائمة كقائمة الدخل او الميزانية العمومية مثلاً تتكون اساساً من مجموعة من البنود كل منها يعبر عن القيمة المالية لحدث اقتصادي معين مثلاً في عنصر من عناصر الايراد او عنصر من عناصر التكلفة او اصلاً من اصول المؤسسة او خصماً من خصومه، بعد ذلك وبتحويل قيمة كل بند من بنود هذه القائمة الى صورة كسر Fraction منسوباً للقيمة الاجمالية للباب الذي ينتمي اليه ومن ثم بتجميع هذه الكسور فإن حاصل جمعها سيكون مساوياً لواحد صحيح - 1 - وبهذا المفهوم يقترب مفهوم مكونات القوائم المالية من مفهوم الاحتمالات لعدة احداث تحدث معاً، اذ يكون مجموع احتمالات حدوثها مساوياً لواحد صحيح - 1 - .
ويمكن استخدام دالة المعلومات في تحليل ميزانيتين مقارنتين على وفق عدة مداخل على النحو الاتي^(١):

- ١ - تحليل مالي شامل لجميع المفردات على مستوى الميزانية والهدف منه قياس المعلومات المتوفرة بسبب التغيرات الحادثة في مفردات الميزانية.
 - ٢ - تحليل مالي لجميع المفردات على مستوى الابواب، لقياس المعلومات المتوفرة بسبب التغيرات الحادثة في مفردات كل باب على حدة.
 - ٣ - تحليل مالي على مستوى الميزانية جميعها كوحدة.
- ويمكن استخدام النموذج الاتي للقيام بمداخل التحليل المالي وهي:

$$VI = \sum_t^N F_{t2} \text{ Log} \frac{F_{t2}}{F_{t1}}$$

اذ : N = عدد مفردات او بنود الاصل ، Ft1 = الكسر (Fraction) الممثل للبند محل الدراسة في ميزانية المدة السابقة t1 ، Ft2 = الكسر (Fraction) الممثل للبند محل الدراسة في ميزانية المدة الجارية t2 .

والتحليل المالي على مستوى الميزانية جميعها كوحدة، فيتم استخدام المعادلة الاتي:

(١). د. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني ، مصدر سابق ، ص ٤٣٤ .

ثالثاً : التحليل المالي والتنبؤ بالفشل :

من ضمن الظواهر الخطرة التي يمكن ان تتعرض وتمر بها مؤسسات الاعمال هي ظاهرة الفشل اذ يسود الاتفاق بين كتاب المالية والمحاسبية عن الفشل كظاهرة انما قد تصيب العديد من مؤسسات الاعمال الاقتصادية في عموم اقتصاديات العالم المتطورة منها والنامية، وتكمن وراء تلك الظاهرة مجموعة اسباب وعوامل بعضها داخلية واخرى خارجية تشترك سوية او تنفرد لتظهر هذه الحالة وتقود المؤسسة بعدها الى الافلاس والتصفية ويتفق مفهوم الفشل كمعنى مع عدد من المرادفات المعروفة في الفكر المحاسبي والمالي مثل العسر المالي (Insolvency) والتصفية (الافلاس) (Bankruptcy) وتتباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد انواعه الا ان الاجماع يشير الى ان للفشل الانواع الاتية^(١):

- ١ . الفشل الاقتصادي: يتحدد مضمون هذا النوع من الفشل عندما تعجز عوائد المؤسسة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال (بالنسبة للمصرف عجز فوائده المستحصلة من توظيفاته وايراداته من خدماته المصرفية في تغطية الفوائد المدفوعة لمصادر امواله وتكاليفه التشغيلية وغيرها).
 - ٢ . فشل الاعمال: حدد هذا النوع من الفشل من قبل مؤسسة التحليل المالي المعروفة Dun & Bradstreet اذ تشير الى ان هذا النوع من الفشل انما يرتبط مع اي مؤسسة اعمال تنتهي علاقتها مع الدائنون بخسارة.
 - ٣ . الاعسار الفني: وهو الموقف الذي تعجز فيه ادارة المؤسسة من مواجهة الالتزامات المستحقة عليها بتاريخ استحقاقها على الرغم من زيادة موجوداتها المتداولة على مطلوباتها المتداولة، يعرف بـ(ازمة السيولة).
 - ٤ . الاعسار بالتصفية: ويعرف بالاعسار الحقيقي ومضمونه ان المؤسسة تكون في حالة اعسار يؤدي بها للتصفية ويحدث هذا النوع من الفشل عندما لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها المستحقة حتى لو اعطيت الوقت الكافي لذلك.
 - ٥ . التصفية القانونية: المؤسسة لا يمكن ان تصفى قانوناً ما لم :
أ- تكون قد فشلت على وفق لمعايير محددة بموجب القواعد القانونية المنظمة للافلاس.
ب- انها خضعت لحكم المحكمة بالتصفية.
- ولأن المحلل المالي يريد ان يكون التحليل المالي ذا فاعلية في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها المؤسسة، فيمكن استخدام التحليل المالي كوسيلة للتنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه المؤسسة في المستقبل.

(١) - انظر :

- Nevea R. P : Fundamentals of Managerial Finance , South Western Publication Co. , Cincinnati Ohio , 1981 , P.67.
- Loso Judijanto and E. V. Khmaladze : Analysis of Bank Failure Using Published Financial Statements: The Case of Indonesia , Part 2 Journal of Data Science 1(2003),p. 313-336
- David L. Auchterlonie : A Paean to the Z-Score and Its Commercial Bankruptcy Prediction ,
Journal of Lending & Credit Risk Management , September 1997 .

ويرغم كثرة الاساليب التنبؤية التي يمتلكها المحلل المالي، الا ان الاهتمام كان ظاهراً في محاولة اللجوء الى اسلوب النسب المالية ضمن ادوات واساليب التحليل المالي كأسلوب يعتمد عليه في الحصول على تنبؤ دقيق باحتمالات الفشل او تعثر المؤسسة (او المصرف) في المستقبل خصوصاً اذا ما استخدمت تلك النسب مجتمعة وفسرت بعناية.

وتعرض المراجع العلمية وجود العديد من النماذج التنبؤية للفشل تستند في صياغتها الى النسب المالية، اما بشكل منفرد واما مجتمعة، وقدرة هذه النماذج التنبؤية تتباين فيما بينها بدقة التنبؤ بالفشل على واقع المؤسسة وعمرها وحجم مديونيتها، وايضاً نوع البيانات التحليلية الخاضعة للتنبؤ. وسيتم توضيح النماذج الهامة في التطبيق:

١ - انموذج بيفر Beaver Model :

حدد هذا الانموذج على وفق دراسة استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقد لجأ Beaver الى استخدام وانتقاء نسب مميزة للاداء سميت بالنسب المركبة، وقد اتسم هذا النموذج بقوة تنبؤية جعلته قادرة على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات^(١). وقد درس Beaver (30) نسبة مالية اختار منها (6) نسب عدها قدرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الافلاس، وهي:

- ١ - نسبة التدفق النقدي (الداخل) الى مجموع الديون.
- ٢ - نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الى مجموع الموجودات.
- ٣ - نسبة المديونية الى مجموع الموجودات
- ٤ - نسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الموجودات.
- ٥ - نسبة التداول.
- ٦ - نسبة التداول السريعة.

واظهرت هذه النسب الست وفق الدراسة المذكورة القدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات وكانت نسبة الخطأ (10% , 18% , 21% , 24% , 22%) في السنوات السابقة وعلى التوالي، وهذه النتائج ذات دلالات احصائية عند درجة ثقة (95%) مؤكدة قدرة المتغيرات التي حددتها على التنبؤ مبكراً بالفشل.^(٢)

٢ - انموذج التمان وماكوج Altman & Mccough Model :

من اكثر الانموذجات شيوعاً في التنبؤ بالفشل في مؤسسات الاعمال هو الانموذج الذي حدد في دراسة التمان وماكوج (Altman & Mccough)، ويعرف هذا النموذج التحليل المميز Discriminate Analysis او ما يعرف (Zscore)، والتحليل المميز هو اسلوب احصائي عن طريقه استطاع التمان Altman من اختيار وتقديم افضل النسب المالية المميزة للاداء والمحددة لاحتمالات الفشل عن طريقها تم صياغة الانموذج الخاص بالتنبؤ.^(٣)

(١). د. حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق، ٢٠٠٠، ص ٢٩٣.

(٢). انظر:

-Financial Analysis and Forecasting , Mark Company, The Dryden Press, 1994.p.10.

(٣). المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

- Nikolaos Gerantonis and Others : Can Altman Z-score Models Predict Business Failures in Greece? Research Journal of International Studies - Issue 12 (October., 2009) , p. 24 .

ومن (22) نسبة مالية تم ترجيح وانتقاء (5) نسب مالية عدت على وفق وجهة نظره افضل النسب المميزة للاداء^(١) والتي يمكن ان تنبئ بالفشل وهي:

- ١- نسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الموجودات X1 .
 - ٢- نسبة الارباح المحتجزة الى مجموع الموجودات X2 .
 - ٣- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الى مجموع الموجودات X3 .
 - ٤- نسبة القيمة السوقية لرأس المال الى مجموع المطلوبات X4 .
 - ٥- نسبة صافي المبيعات الى مجموع الموجودات X5 .
- وقد وضع التما Altman ذجاً كمياً يعطي امكانية التنبؤ بالفشل في حالة تطبيقه، سماه بنمو ذج (Z-Score) على وفق المعادلة الآتية:

$$Z = 0.012 X1 + 0.014 X2 + 0.033 X3 + 0.006 X4 + 0.999 X5$$

اذ تُعبر (Z) عن مؤشر الفشل اما المتغيرات X1 حتى X5 فهي النسب المالية اعلاه وقد عبر التمان عن قيم X1 و X2 و X3 و X4 كنسبة مئوية كاملة اي %30 = 0.30 أما X5 فقد عبر عنها بشكل طبيعي أي %30 = 0.30 .

فاذا زادت قيمة (Z) في مؤسسة عن 2.99 نقطة فانه لا يتوقع تعرضها للفشل ، وان قلت قيمة (Z) عن 1.18 نقطة فأنها تتسم بأداء ضعيف ومؤهلة اكثر من غيرها في تعرضها للفشل والتصفية، واذا بلغت قيمة (Z) مقدار بين 1.81-2.99 نقطة فانه من الصعوبة الحكم على اداء هذه المؤسسة ويكون من الصعوبة التنبؤ باحتمالات فشلها او عدم احتمال ذلك.

وان Altman اجرى اختباراً لهذا النموذج على عينات من المؤسسات ولمدة خمس سنوات قبل الافلاس، وكانت جيدة في السنة الاولى قبل الافلاس اذ تمكن النموذج من التنبؤ بالفشل بنسبة %95 وفي السنة الثانية بنسبة %72 وفي السنة الثالثة بنسبة %48 و %29 في السنة الرابعة و %36 في السنة الخامسة، قبل الفشل والافلاس.^(٢)

٣- انموذج ارجنتي Argenti Model :

هذا الانموذج هو على خلاف النموذجين السابقين، فأن انموذج Argenti قد ركز على المتغيرات او العوامل الوصفية او النوعية Qualitative دون الكمية Quantitative ، وقد سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الاداري المتعدد او ما يعرف بـ(Ascore).^(٣)

بحسب هذا الانموذج تمر المؤسسة الفاشلة عادة بالمراحل الآتية^(٤):

- ١- حدوث العيوب التي تقود الى:
 - ٢- حدوث الاخطاء والتي يترتب عليها ظهور:
 - ٣- اعراض الفشل والتي باستفحالها تؤدي الى حدوث:
 - ٤- الفشل الفعلي ممثلاً بالتصفية او بالافلاس.
- وفي مجال التطبيق الفعلي للانموذج، تعطي كل مرحلة من المراحل الثلاث الاولى المؤدية الى الفشل علاقة تتناسب مع وزنها النسبي والمحدد في الانموذج ذج كالاتي:

(١) للمزيد أنظر:

- John L. Thompson , Strategic Management : Awareness and Changer , Champan Hall Pub , Second Edition , 1992 , P234.

(٢) د. حمزة الزبيدي ، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مصدر سابق ، ص ٣٠٢ .

(٣) انظر :

- Sian Owen : Failures in B2C companies , Tow Example and lessons for new players , Australia , November 2010 , p. 5 .

(٤) د. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، مصدر سابق ، ص ٣٧١ .

٤٣	١. العيوب ووزنها النسبي
٤٥	٢. الاخطاء ووزنها النسبي
١٢	٣. الاعراض ووزنها النسبي
١٠٠	المجموع

وقد اقترح Argenti لكل عنصر من العناصر الثلاثة السابقة مجموعة من المؤشرات التفصيلية بحسب ما هو موضح في الجدول اللاحق، ثم وضع معياراً لأستخدم النموذج في تقويم المؤسسة المقترضة مجال الدراسة وذلك على وفق المقياس الاتي:

يكون احتمال الفشل ضئيلاً إذا كان مجموع العلامات يقل عن (١٨).
يوجد احتمال معقول للفشل إذا كان مجموع العلامات اكبر من (١٨) واقل من (٣٥).
يكون احتمال الفشل قوياً إذا كان مجموع العلامات (٣٥) واكثر.

ويقصد توضيح طريقة استخدام النموذج في الواقع العملي سيتم عرض المثال المبسط الاتي بالتطبيق على مؤسسة (س) وذلك مع ملاحظة ضرورة الانتباه الى انه كلما ارتفعت العلامة التي تعطي للمؤسسة في مجال معين يكون ذلك مؤشراً سلبياً ليس في مصلحتها لكون ذلك قرينة لارتفاع مخاطر الفشل المالي والعكس بالعكس.

بناء لما تقدم وحيث ان: $35 < 72$ اذن فاحتمالات فشل الشركة قوية. وكما هو مبين بالجدول رقم (١) الذي يبين تطبيق هذا النموذج على المؤسسة (س).

جدول (١) انموذج Argenti

أ	المرحلة	المؤشرات	الوزن النسبي في النموذج	العلاقة الفعلية للمؤسسة (س)
١.	العيوب	١/١. لمتوقفا طية الادارة ٢/١- الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة والمدير العام ٣/١- تدني كفاءة الادارة التنفيذية ٤/١- تدني كفاءة الادارة المالية ٥/١- خلل في نظام الرقابة الداخلية ٦/١- خلل في النظم المحاسبية ونظم المعلومات الادارية ٧/١- خلل في نظام التعيين والترقية والتدريب ٨/١- تدهور معنويات الموظفين ٩/١- ارتفاع معدل دوران الموظفين	١٠	٨
المجموع				
٢.	الاطاء	١/٢- تزايد مضطرب في حجم المديونية وارتفاع مؤشرات الرفع المالي ٢/٢- توسع كبير وغير مبرر في نشاط المؤسسة ٣/٢- للدخول في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المؤسسة	١٨	١٥
المجموع				
٣.	الاعراض	١/٣- مؤشرات مالية سيئة ٢/٣- الأخطاء في إجراءات المحاسبة الخلافة ٣/٣- تغيير متكرر في السياسات المحاسبية ولمدقق حسابات المؤسسة	٤٥	٣٢
المجموع				
			١٢	١١

المصدر: د. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص ٣٧٢.

٤- انموذج ادمستر^(١) Edmister Model :

اجريت الدراسة التي اوجدت الانموذج وذلك على عينة من المنشآت التي اعلنت فشلها وافلاسها ، وقد تم صياغة النموذج عن طريق اعتماد خمس نسب مالية هي:

- ١- نسبة التدفق النقدي الى المطلوبات المتداولة.
- ٢- نسبة حقوق الملكية الى المبيعات.
- ٣- نسبة صافي رأس المال العامل الى المبيعات.
- ٤- نسبة المطلوبات المتداولة الى حقوق الملكية.
- ٥- نسبة الموجودات السريعة التحول الى نقدية الى المطلوبات المتداولة.

٥- انموذج حسبو^(٢)

من الدراسات العربية المهمة لصياغة انموذج للتنبؤ بالفشل هي الدراسة التي قدمها (هشام حسبو) والتي تمت عام ٩٨٧ على عينة من المؤسسات المساهمة الكويتية، وعن طريق دراسة لعدد من النسب المالية، تم اختيار (٦) نسب مالية عدت من وجهة نظره النسب الرئيسية في التنبؤ بالفشل وتعرض المؤسسة للازمات المالية وهذه النسب هي:

- ١- نسبة التداول
- ٢- نسبة الاستثمارات الى رأس المال.
- ٣- نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة الى حق الملكية.
- ٤- نسبة صافي الربح الى حق الملكية الى صافي الربح الى مجموع الموجودات.
- ٥- نسبة الموجودات الثابتة الى القروض الطويلة الاجل.
- ٦- نسبة الموجودات المتداول الى مجموع الموجودات.

٦- انموذج كيدا^(٣) Kida Model

لقد بنى هذا الانموذج على خمس نسب مالية رئيسة ليتخذ في صورته الرياضية الشكل الاتي:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

ا ذ:

$$X_1 = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الاصول}} \quad (\text{نسبة ربحية})$$

$$X_2 = \frac{\text{جملة حقوق المساهمين}}{\text{مجموع المطلوبات}} \quad (\text{نسبة الرفع})$$

$$X_3 = \frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \quad (\text{نسبة السيولة})$$

$$X_4 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}} \quad (\text{نسبة نشاط})$$

(١). د. حمزة الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الإدارة والتنبؤ بالفشل ، مصدر سابق ، ص ٣٠٨.

(٢). انظر :

- د. هشام حسبو : استخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية : نموذج كمي مقترح لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، المجلد ١٣ ، العدد ٥٢ ، ١٩٨٧ .

(٣). د. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، مصدر سابق ، ص ٣٦٩.

$$\text{النقدية} \\ \text{مجموع الاصول} = X_5 \text{ (توازن الاصول)}$$

وتعد احتمالات الفشل مرتفعة بحسب هذا الانموذج عندما تكون قيمة (Z) سالبة. وقد اثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الافلاس قدرها ٩٠% قبل سنة من حدوث واقعة الافلاس.

بعد هذا العرض لانموذج التنبؤ بالفشل المالي ، سيتم في الجانب التطبيقي محاولة تطبيق بعض من هذه النماذج على عينة الدراسة ، علماً ان هذه النماذج طُبقت على المؤسسات الانتاجية فقط.

بعد هذا العرض المفصل للأساليب والادوات العديدة يمكن الاشارة الى ان استخدامها والاختيار بينها يتم تبعاً لنقاط عديدة منها على سبيل الذكر لا الحصر مثلاً الغرض والهدف من التحليل المالي (مثلاً معرفة نقطة التعادل او درجة الرفع او درجة حساسية عنصر اتجاه العناصر الاخرى...الخ)، ومثلاً المدة الزمنية للمصرف قيد التحليل وغيرها الخ .

وان فاعلية (Efficiency) هذه الاساليب والادوات يعتمد على عامل غاية في الاهمية هو قيمة المعلومات (Value Information) المنشورة في القوائم المالية والوجه الاخر لقيمة المعلومات هو اهمية عنصر الافصاح المحاسبي (Accounting Disclosure) فكلما كانت درجة الافصاح في القوائم المالية عالية كانت هذه الاساليب والادوات ذات فاعلية عالية ومن ثم فاعلية التحليل المالي بشكل عام اي عدم قيام المحاسبين في المصرف بعملية تجميل البيانات الظاهرة في هذه القوائم لخداع المودعين والمستثمرين والسلطة النقدية (البنك المركزي) باظهار هم صورة مشرقة لحالة المصرف المالية تختلف عن الواقع. وتجدر الاشارة ان اساليب وادوات التحليل سابقة الذكر.. تختلف من بلد الى اخر ومن مصرف الى اخر، ليس بالضرورة بالآليات وانما قد تختلف بالمسميات فقط.

وان انطباق احد هذه الاساليب بفاعلية ونجاح في احد البلدان او المصارف لا يعني انطباقها في بلد او مصرف اخر بالفاعلية نفسها او النجاح او قد تكون غير قابلة للتطبيق فيه اصلاً وقد يكون هذا بسبب اختلاف الهيكل الاقتصادي بين البلدان، والتي تكون ذات اقتصاد متخلفاً او متقدماً، او بالنسبة للمصارف قد تختلف بينها بالاهداف التي اسست من اجلها وطبيعتها (تجارية، اسلامية، استثمارية، عقارية... الخ) او اختلاف توظيفات اموالها وغيرها من الاسباب التي تؤدي الى احتمال امكانية تطبيق احد الاساليب في احد المصارف وعدم امكان تطبيق الاسلوب نفسه في مصرف اخر.

وكذلك يجدر الاشارة ان اختلاف التشريعات والقوانين من بلد الى اخر في الزام او عدم الزام المصارف بالقيام بهذا التحليل او اسناد هذه المهمة الى جهة رسمية تضطلع بوظيفة الاشراف والرقابة او التعهد بها الى بعض المؤسسات المختصة بذلك.

المبحث الثالث الجانب التطبيقي للتحليل المالي الحديث في مصرف الرافدين

سيتم تطبيق بعض مؤشرات التحليل المالي الحديث التي سبق ذكرها في المبحث الثاني بما يتلاءم مع توافر البيانات وحجم الافصاح المحاسبي في القوائم المالية في مصرف الرافدين الذي يمثل العينة الاقتصادية الجزئية التي سيتم تحليلها بأدوات ومؤشرات التحليل المالي الحديث للمدة (1995-2006) اذ يعد مصرف الرافدين من اقدم المصارف التجارية الحكومية فضلاً على هيمنته على الحصة الاكبر من السوق المصرفية العراقية .

وقد تأسس المصرف بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٤١ كأول مؤسسة نقدية عراقية تمارس اعمال الصيرفة التجارية بمختلف اشكالها . وياشر اعماله في ١٩ نيسان ١٩٤١ واستناداً لإحكام قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ اصبح المصرف شركة عامة بموجب شهادة التأسيس الصادرة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٩ ، وللمصرف (١٥٤) فرعاً ً . أن رأس مال المصرف المقرر والمدفوع بلغ كما في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (١٠) مليار دينار (عشرة مليارات دينار)، كما تم زيادة رأس مال المصرف اثناء عام ٢٠٠٧ إلى (٢٥) مليار دينار.^(١)

اولاً - الميزانية العامة وحساب الدخل :

أ. جانب الموجودات: يلاحظ من جدول (١) ان رصيد مجموع الموجودات (باستثناء البنود خارج الميزانية) سجل اتجاهًا متصاعدًا بمبالغه المطلقة اثناء مدة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٦) ، وبمعدل نمو مركب سنوي^(٢) بلغ (87.19%) والذي يعكس النمو الكبير والمستمر لرصيد مجموع الموجودات ، ما عدا عام ١٩٩٦ الذي سجل ادنى رصيد لمجموع الاستخدامات والعام الوحيد الذي سجل انخفاضاً عن العام السابق بمعدل تغير سنوي (5.68- %) ، وان هذا الانخفاض يعود الى عمليات السحب من المصرف بعد توقيع العراق اتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الامم المتحدة مما ترتب عليه تحسن وضع سعر صرف الدينار العراقي مما دعا الوحدات الاقتصادية الى سحب ايداعاتها لدى المصارف، وانخفاض كافة بنود الموجودات ماعدا الاستثمارات ، في حين بلغ اعلى رصيد لمجموع الموجودات عام ٢٠٠٦ إذ بلغ ما مقداره (231.8) تريليون دينار بعد ان كان في عام ١٩٩٥ ما قيمته (234.4) مليار دينار وكان هذا الارتفاع نتيجة نمو وزيادة كافة اوجه التشغيل

ب. جانب المطلوبات: عن طريق بيانات الجدول نفسه (١) يُلاحظ ان رصيد اجمالي المطلوبات (باستثناء البنود خارج الميزانية) حاله كحال رصيد اجمالي الموجودات لأن جانبي الميزانية متطابقان) ، يُسجل زيادات متتالية اثناء مدة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٦) إذ بلغ رصيده المطلق في نهاية مدة الدراسة اعلى المستويات إذ شكل ما قيمته (231.8) تريليون دينار في نهاية عام (٢٠٠٦) بنسبة تغير عن عام (٢٠٠٥) هي (18.98 %) في حين كان في بداية مدة البحث ما قيمته (234.4) مليار دينار في عام (١٩٩٥) اي ان رصيد مجموع التزامات المصرف سجل معدل نمو مركب لمجموع مدة الدراسة ما نسبته (87.19 %) ، لكن مدة الدراسة لم تخلو من تسجيل انخفاض كان هو الوحيد في عام (١٩٩٦) إذ انخفض عن عام (١٩٩٥) بحوالي (١٣) مليار دينار وبنسبة تغير هي (5.68- %) .

(١) - التقارير السنوية لمصرف الرافدين ، سنوات مختلفة .

(٢) . تم حساب جميع معدلات النمو المركب على وفق الصيغة الآتية:

$$= [(سنة المقارنة - سنة الاساس)^{T-t} - 1] \times 100$$

- انظر في ذلك:

- د. محمد حسين باقر و د. علي خضير مرزا ، الاساليب الاحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته ، مطبعة المشرق ، المعهد العربي للبحوث الاحصائية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٤ .

ج . جانب المصروفات(*):

تمثل المصروفات النفقات التي يتحملها المصرف على التزاماته ويبين جدول (٢) بأن مجموع المصروفات استمرت باتجاهات متزايدة اثناء مدة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٦) فقد بلغت في نهاية عام ٢٠٠٦ ما مجموعه (90.9) مليار دينار بعد ان كان في عام ١٩٩٥ ما قيمته (3.8) مليار دينار اي بزيادة مطلقة مقدارها ما يقارب (87) مليار دينار بمعدل نمو نسبته (33.41%) ويعكس هذا التطور في مجموع المصروفات التقا في مكوناتها وهي المصروفات المرتبطة بالعمليات المصرفية وتمثل الفوائد والعمولات المدفوعة من قبل المصرف الى الآخرين وكذلك المصاريف الادارية .

د - جانب الإيرادات(*):

تمثل الإيرادات ما يحصل عليه المصرف جراء استخدامه لأمواله سواء كانت عن طريق التسهيلات او عن طريق المنافذ التي يوظف فيها امواله ويبين وجدول (٢) بأن مجموع الإيرادات قد ارتفع من (6.05) مليار دينار الى (411.9) مليار دينار اثناء المدة (١٩٩٥-٢٠٠٦) ، بزيادة مطلقة قدرها (405.9) مليار دينار وبمعدل نمو (46.77%) اثناء المدة ذاتها، وحقق مجموع الإيرادات زيادات متتالية اثناء المدة باستثناء سنة ٢٠٠٤ التي حصل فيها انخفاض في إيرادات الاستثمارات .

هـ - الأرباح:

تتحقق ارباح المصرف عن طريق الفرق بين ما حصل عليه من إيرادات على استخداماته في التسهيلات الائتمانية والاستثمارات من جانب وبين ما ترتب عليه من نفقات او تكلفة على مصادر امواله وبخاصة الودائع من جانب اخر ، وقد ازدادت ارصدة صافي ارباح من (2.2) مليار دينار عام ١٩٩٥ الى (321.1) مليار دينار عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو قدره (57.07%) للمدة نفسها □ جدول(٢) وبالرغم من تحقق هذه الزيادات بالقيم المطلقة ومعدل النمو الذي يعكس الاتجاه العام لنمو الربح الصافي الا انه تحققت الخسارة في عام ٢٠٠٤ بمقدار (5.7) مليار دينار وكانت هذه الخسارة نتيجة الاوضاع الصعبة التي مر بها المصرف نتيجة ظروف البلد آنذاك ، والتي ادت الى زيادة مجموع المصروفات بنسبة تغير مقدارها (37.85%) .

(*) تتضمن المصروفات تكاليف (العمليات المصرفية) المتمثلة في الفوائد والعمولات المدينة التي يدفعها المصرف على الودائع والحسابات التي تعد التزامات عليه، والمصارف (الإدارية والأخرى) التي تشمل على الرواتب والأجور ومصارف الدعاية والإعلان والصيانة والاستهلاكات في الموجودات الثابتة.

(*) تشمل إيرادات العمليات المصرفية التي تتضمن الفوائد والعمولات المستحصلة على عمليات الإقراض والتسليف وإيرادات الاستثمارات التي تتضمن الفوائد على استثمارات المصرف وبخاصة في الأوراق المالية والإيرادات الأخرى التي تتضمن معظم الإيرادات التي يحصل عليها المصرف من أعمالاً أخرى.

ثانياً: تحليل البيانات المالية المنشورة لمصرف الرافدين باستخدام الدالة اللوغارتمية للمعلومات:

ان البيانات المالية المنشورة للمصرف لها قيمة اعلامية وقيمة ما تحويه هذه التقارير من معلومات اقتصادية من وجهة نظر مستخدميها في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمصرف. ويمكن استخدام هذا الاسلوب في اغراض التحليل المالي للقوائم المالية للمصرف، وذلك بعد تحويل قيمة كل مفردة من مفردات كل جانب سواء في قائمة المركز المالي ام قائمة الدخل الى كسر Fraction منسوباً للقيمة الاجمالية للجانب الذي تنتمي اليه ومن ثم بتجميع هذه الكسور فان حاصل جمعها سيكون مساوياً لوحد صحيح.

وتجدر الاشارة الى انه تم تناول التحليل الشامل على مستوى جميع المفردات او البنود ، وتعد مقاييس المعلومات بالنسبة لقوائم المصرف مرادفة في استخدامها للنسب المالية، وتتميز مقاييس المعلومات بأنها مقاييس للتغير لأنها بدلاً من التركيز على قيمة البند في لحظة معينة، تركز على معدل التغير الذي اصاب هذه القيمة على مدار مدة زمنية معينة وكذلك لها ميزة بأنها طالما يمكن التعبير عنها في صور احتمالات ، فانه يسهل استخدام الاساليب الاحصائية فيها اكثر من النسب المالية.

١. تحليل البيانات المنشورة بالميزانية العمومية لمصرف الرافدين باستخدام الدالة اللوغارتمية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) (مدخل التحليل الشامل على مستوى جميع المفردات):

تهدف عملية التحليل الشامل الى تحديد قيمة المعلومات المتوفرة في ميزانية المصرف بسبب التغيرات الحادثة في كل بند من بنود اصول وخصوم المصرف وذلك بدون الاخذ بنظر الاعتبار مسألة التبيوب.

وبالنظر الى جدول (٣) اظهر التحليل الشامل لمفردات الاستخدامات والالتزامات بأن معدل التغير الحادث في جانب الموجودات يفوق معدل التغير الحادث في جانب المطلوبات وحقوق الملكية وذلك بدليل ان متوسط قيمة معلومات الاصول لمصرف الرافدين للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) بلغ ما قيمته (0.166) وحدة، اكبر من معدل التغير الحادث في مفردات جانب الخصوم وحقوق الملكية الذي بلغ متوسط قيمة معلوماتية للفترة نفسها ما قيمته (0.063) وهذا ما لم يستطع اسلوب اخر في التحليل المالي من التوصل اليه اذ ان معدل النمو المركب لكلا جانبي الميزانية (مطلوب وموجودات) هو (87.19%) وبذلك لم يعكس في اي جانبي الميزانية معدل التغير اكبر بسبب تطابق جانبي الميزانية.

٢. تحليل البيانات المنشورة لقائمة الدخل لمصرف الراجحي باستخدام الدالة اللوغارتمية للمدة

(١٩٩٥-٢٠٠٦) (مدخل التحليل الشامل على مستوى جميع المفردات):

يلاحظ من الجدول (٤) ان التحليل الشامل لمفردات كشف الاريح والخسائر بان معدل التغير الحادث في جانب الايرادات يفوق معدل التغير الحادث في جانب المصروفات وذلك بدليل ان متوسط قيمة معلومات جانب الايرادات لمصرف الراجحي للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦) هو (0.028) وحدة ، اكبر من متوسط قيمة معلومات جانب المصروفات لمدة الدراسة إذ بلغ (0.0099) وحدة ، إذ بلغ النمو المركب لجانب الايرادات للمدة نفسها (46.77%) ، يقابلها معدل نمو مركب لجانب المصروفات هو (33.41%) ، والذي انعكس على زيادة الربح الصافي للمصرف اثناء المدة (١٩٩٥-٢٠٠٦) بمعدل نمو مركب (57.07%).

أن نسبة صافي الربح الى مجموع الايرادات حققت اعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٦ إذ بلغت (77.94%) وذلك بسبب تضائل اهمية المصروفات في تلك السنة الى مجموع الايرادات اما ادنى مستوى لها (فيما عدا عام الخسارة ٢٠٠٤) فكان عام ١٩٩٦ إذ بلغت (16.15%) بسبب ارتفاع اهمية المصروفات الى الايرادات بنسبة كبيرة فكلما ارتفعت الاهمية النسبية للمصروفات الى الايرادات انخفضت الاريح وبالعكس.

ويلاحظ اثناء مدة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٦) ، ارتفاع اهمية ايرادات الاستثمار النسبية الى مجموع الايرادات وهذا يدل على انخفاض الاهمية النسبية لايرادات العمليات المصرفية ليدل ذلك انه وعلى الرغم من التطور الكبير الذي حصل في اساليب ووسائل الخدمات المصرفية المقدمة الى الآخرين الا ان المصرف لا يزال يعتمد في تقديم الخدمات على الاساليب التقليدية مما ادى الى انخفاض الاهمية النسبية لايرادات العمليات المصرفية كمكون في مجموع ايرادات المصرف.

ثالثاً : التنبؤ بالفشل المالي لمصرف الرافدين للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦) :

ان التحليل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي اسلوب لا يقل اهمية وفائدة عن الاساليب الاخرى للتحليل، وبخاصة في عصر كثرت فيه الازمات وتوجد هناك الكثير من انموذجات التنبؤ بالفشل بداية من انموذج Beaver عام ١٩٦٦ وحتى اخرها الذي هو Kon and Tan عام ١٩٩٩ وقد تم الاشارة الى بعض منها في المبحث الثاني .

وفيما يخص عينة الدراسة (مصرف الرافدين) فقد تم اختيار انموذج Kida لإمكانية تطبيق النسب المالية الرئيسية التي بنى انموذجه عليها (معادلة Z) من بين عدد كبير من النسب المالية بعد اجراء التحليل العاملي للوصول الى النسب المكونة لمعادلة Z .

هذه الإمكانية في تطبيق هذا النموذج تتلاءم ومستوى الإفصاح في قوائم مصرف الرافدين ، علماً ان لكل انموذج من هذه الانموذجات ظروف اقتصادية وظروف خاصة محيطية بالمؤسسة التي بنى النموذج لأجلها، ولكن هذا لا يعني عدم اجراء بعض المحاولات لتقييم مدى قدرة هذا النموذج على التنبؤ بالفشل المالي لمصرف الرافدين، وعليه سيتم تطبيقه على المدة التاريخية للدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٦) لمقارنته بما حدث بالواقع وهل ان النموذج قادر على التنبؤ ؟.

علماً ان هذا النموذج يعد احتمالات الفشل مرتفعة عندما تكون قيمة (Z) سالبة ، وقد اثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الافلاس قدرها (90%) قبل سنة من حدوث واقعة الافلاس (الفشل).

ومن جدول (٥) تظهر قيمة (Z) باشارة موجبة لغاية ٢٠٠٢ وهذا يدل الى عدم وجود حالة فشل وهو الوضع الحقيقي في تلك المدة الى ان اصبحت قيمة (Z) سالبة الاشارة عام ٢٠٠٣ اي ان النموذج تنبأ

بحالة فشل في عام ٢٠٠٤ وهذا ما حدث فقد حقق المصرف في ذلك العام خسارة قدرها (٥.٧) مليون دينار) وهو فشل اقتصادي يتمثل بعجز فوائد المصرف المستحصلة من توظيفاته وايراداته من خدماته المصرفية في تغطية الفوائد المدفوعة لمصادر امواله وتكاليفه التشغيلية ... الخ ، ومن ثم تنبأ النموذج بالفشل في عام ٢٠٠٦ وذلك بظهور الاشارة السالبة عام ٢٠٠٥ لقيمة (Z) والاشارة السالبة كذلك في عام ٢٠٠٦ وهذا النوع من الفشل الذي مر به المصرف في عام ٢٠٠٦ هو فشل الاعمال وهو الذي يرتبط بنهاية العلاقة مع الدائنين بخسارة وفعلاً تخلف مصرف الرافدين عن سداد مديونيته بسبب تجميد ارصده في الخارج وعدم سداد المدينين لما بذمتهم للمصرف مما ادى الى تخلفه عن التزاماته وهو ما يعتقد حدوثه في عام ٢٠٠٧ اي بسبب تفاقم المديونية وزيادة رصيد الدائنين ليبلغ اهمية نسبية عالية للاعوام الاخيرة من مدة الدراسة .

الاستنتاجات

١. ان فاعلية التحليل المالي في النشاط المصرفي في تحقيق التنبؤات والتوقعات عن طريق متابعة مؤشراتته واستخدام أساليبه ، هي مرتبطة بمدى تطبيقه في تسيير المصرف لنشاطاته ، واتخاذ الاجراءات التي تتناسب مع نتائج ومخرجات الاساليب المالية .
٢. ضعف الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية لأغلب المصارف العاملة في العراق ومنها مصرف الرافدين والاكتفاء بذكر البنود الرئيسة من دون التفصيلية.
٣. افتقار النشرات السنوية لقائمة التدفق النقدي بالرغم من أهميتها في تحليل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والاكتفاء بالقوائم المالية التقليدية.
٤. اثبت انموذج الفشل المالي المطبق على مصرف الرافدين (انموذج Kida) قوته التنبؤية بحدوث الفشل قبل عام من وقوعه.
٥. اثبت التحليل المالي لميزانية مصرف الرافدين باستخدام الدالة اللوغارتمية لمدة الدراسة ان متوسط قيمة معلومات الموجودات ، هو اكبر من متوسط قيمة معلومات المطلوبات ، اي ان معدل التغير الحاصل في جانب الاصول هو اكبر من معدل التغير الحادث في جانب الخصوم .
٦. ان التحليل المالي لقائمة الدخل (حساب الارياح والخسائر) باستخدام الدالة اللوغارتمية ، اثبت ان معدل التغير الحاصل في جانب الايرادات هو اكبر من معدل التغير في جانب المصروفات .

٧. عدم توفر أرقام قياسية للميزانية العمومية أو كشف الدخل وعدم توفرها للبنود التفصيلية كذلك سواء من الوحدة الإحصائية للمصرف نفسه أم من الجهات المختصة كدائرة الأرقام القياسية في وزارة التخطيط ، وتعد هذه الأرقام مهمة في معالجة التضخم الذي يلقي بأثره على المعلومات والمؤشرات المالية مما جعلها غير واقعية.
٨. كلما كان المصرف (الوحدة الاقتصادية الجزئية) يُطبق ويأخذ بنتائج التحليل المالي في تحسين توظيفاته وربحيته واحتفاظه بسيولة مناسبة، كان القطاع ككل ذا دور مهم على مستوى الاقتصاد الوطني.

التوصيات

١. على الجهاز المصرفي العراقي ومن ضمنه مصرف الرافدين تفعيل تطبيق أدوات التحليل المالي الحديث وبحسب الهدف منه، وتفعيل وحدات في المصرف تسمى بوحدة التحليل المالي التي تقوم بدراسة وضع المصرف المالي عن طريق الاتجاهات الزمنية ووضع التنبؤات المستقبلية وتقوم هذه الوحدة بتقديم الاستشارات المالية والمشاركة في رسم سياسة للمصرف التشغيلية على وفق أسس علمية صحيحة.
٢. التأكيد على تقييد المصارف التجارية سواء حكومية ام أهلية بالمعايير المصرفية العالمية كمييار كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية المصرفية.
٣. قيام الجهات المختصة أو الوحدة الإحصائية في المصرف نفسه ببناء نموذجاً للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه يتناسب مع معطيات الاقتصاد العراقي.
٤. إلزام المصارف العراقية على حد سواء حكومية وأهلية بتضمين نشراتها السنوية أرقام قياسية (رقم للقائمة سواء ميزانية ام مكشف أرباح ورقم لكل فقرة) وكذلك تضمين نشراتها السنوية قائمة التدفقات النقدي باعتبارها صلة (Link) بين القائمين الميزانية وكشف الدخل وأهميتها في التحليل المالي لأنها تعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية في بداية المدة ونهايتها.

المصادر والهوامش

١. د. هشام احمد حسبو : الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
٢. محمد بن شلطان السهلي : تحليل التقارير المالية ، صحيفة الاقتصادية الالكترونية ، الخدمات المالية ، العدد ٥٣٧ ، سنة ٢٠٠٨ ، موقع على شبكة المعلومات الدولية.
٣. د. حمزة الشمخي ، د. ابراهيم الجزراوي : الإدارة المالية الحديثة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ .
٤. د. محمد مطر : الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠٣ .
٥. فلاح شفيق الإنشطا ط الربوي والأزمات المالية ، لندن ، ٢٠٠٨ .
www.alnoor.seextea26.doc
٦. د. خليل الشماع ، خالد أمين عبد الله : التحليل المالي للمصارف ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ .
٧. هيثم الزعبي : الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للنشر ، ط١، عمان ، ٢٠٠٠ .

٨. عبد المعطي رضا أر شيد ، محفوظ جودة إدارة الائتمان ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ن ١٩٩٩ .
٩. شركة اختيار وتدريب القوى البشرية ، التخطيط والتحليل المالي ، تحليل البيانات باستخدام الدالة اللوغارتمية للمعلومات. <http://www.selectrain.comindex>
١٠. د. حمزة الزبيدي : التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، عمان ن ، مؤسسة الوراق ، ٢٠٠٠ .
١١. د. هشام حسبو : استخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية نموذج كمي مقترح لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، المجلد ١٣ ، العدد ٥٢ ، ١٩٨٧ .
١٢. د. محمد حسين باقر و د. علي خضير مرزا ، الاساليب الاحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته ، مطبعة المشرق ، المعهد العربي للبحوث الاحصائية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٤ .
١٣. التقارير السنوية لمصرف الرافدين ، سنوات مختلفة .

14 - *Anneli Logman , Bruce Aylward* : ((Survey of Multilateral Bank Practice on Financial and Economic Analysis of Large Dams)) , Prepared For Thematic Review III , May 2000.

15 - *Henry W. Collier and Others* : Financial Analysis of Financial Institutions in an Evolving Environment .

16 - *Faculty of Commerce – Papers* , University of Wollongong , Malaysia ,2006 .

17 - *Scatt Besley and Eugene F. Brigham* : Essentials of managerial Finance , Harcourt Inc , New York 2000.

18 - *Juan Flores and others* : Qualitative a / Quantitative Financial Analysis , Fuzzy Economic Review , Issn-1136-0593 , Volume(6) , Number(2) , 2001.

19 - *Nevea R. P* : Fundamentals of Managerial Finance , South Western Publication Co. , Cincinnati Ohio , 1981 .

20 - *Loso Judijanto and E. V. Khmaladze* : Analysis of Bank Failure Using Published Financial Statements: The Case of Indonesia , Part 2 Journal of Data Science 1(2003) .

21 - *David L. Auchterlonie* : A Paean to the Z-Score and Its Commercial Bankruptcy Prediction , Journal of Lending & Credit Risk Management , September 1997 .

22 - *Financial Analysis and Forecasting* , Mark Company, The Dryden Press, 1994.

23 - *Nikolaos Gerantonis and Others* : Can Altman Z-score Models Predict Business Failures in Greece? Research Journal of International Studies - Issue 12 (October., 2009) .

24 - *John L. Thompson* : Strategic Management : Awareness and Changer , Champan Hall Pub , Second Edition , 1992.

25 - *Sian Owen* : Failures in B2C companies , Tow Example and lessons for new players , Australia , November 2010 .